مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (37) العدد (6) 2015
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (37) No. (6) 2015

دور الائتمان المصرفي الخاص في تمويل القطاع الصناعي في سورية

الدكتورة حنان ضاهر *
رونزا أحمد **

(تاريخ الإيداع 24 / 8 / 2015. قُبِل للنشر في 16 / 12 / 2015)

□ ملخّص □

يعد الائتمان المصرفي مصدر تمويل أساسي لجميع القطاعات الاقتصادية، وهو من أهم الخدمات التي تقدمها المصارف.

تسلط هذه الورقة الضوء على الدور الذي يلعبه الائتمان المصرفي الذي تقدمه المصارف الخاصة التقليدية العاملة في سورية في تمويل القطاع الصناعي. لتحقيق غرض الدراسة تم جمع البيانات لعينة مكونة من 11 مصرفاً خاصاً. امتدت فترة الدراسة من 2006 إلى 2011.

جمعت بيانات الدراسة بشكل أساسي من القوائم المالية للمصارف المدروسة. لغرض تحليل بيانات الدراسة تم استخدام أحد نماذج Panel Data وهو نموذج الانحدار التجميعي. وقد تم تحليل البيانات بالاعتماد على البرنامج الإحصائيEviews7.

تم استخدام دالة الإنتاج لدراسة العلاقة بين الائتمان المصرفي المقدم من المصارف الخاصة التقليدية إلى القطاع الصناعي والناتج المحلي الإجمالي لهذا القطاع. أظهرت نتائج الدراسة أن الائتمان المصرفي المقدم من المصارف الخاصة التقليدية يؤثر بشكل إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي في سورية.

الكلمات المفتاحية: الائتمان المصرفي الخاص، القطاع الصناعي، التمويل،تحليل البانل.

* **مدرسة –قسم العلوم المالية والمصرفية– كلية الاقتصاد– جامعة تشرين–اللاذقية – سورية.**
** **طالبة ماجستير – قسم العلوم المالية والمصرفية– كلية الاقتصاد– جامعة تشرين–اللاذقية – سورية.**

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (37) العدد (6) 2015
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (37) No. (6) 2015

The Role of Private Banking Credit in Financing the Industrial Sector in Syria

Dr: Hanan Daher*
Ronza Ahmad**

(Received 24 / 8 / 2015. Accepted 16 / 12 / 2015)

□ ABSTRACT □

The banking credit is the funding source of all economic sectors; it's one of the most important services provided by banks.

This paper highlights the role of bank credit provided by traditional private banks operating in Syria in financing the industrial sector. To achieve the purpose of the study, the sample collected consists of 11 commercial banks. The study period extended from 2006 to 2011. The study data is primarily collected from the financial statements of the banks studied. For the purpose of the study, a Panel Data Model, the pooled regression model, was used for data analysis. The data were analyzed based on statistical program Eviews7.

The production function was used to examine the relationship between the banking credit provided by traditional private banks to industrial sector and GDP for the sector function. Results of the study showed that the banking credit provided by traditional private banks positively affects the GDP of the industrial sector in Syria.

Results of the study showed that both the capital employed in the industrial sector and the private bank credit positively affect the GDP of the industrial sector in Syria, while the number of employees in the industrial sector negatively affects the GDP of the industrial sector.

Keywords: Private Banking Credit, The Industrial Sector, Finance, Panel data.

***Assistant Profssor- Finance and Banking Department-Faculty of Economics-Tishreen University- Lattakia- Syria.**

****Postgraduate student - the Department of Banking and Finance- Faculty of Economics-Tishreen University- Lattakia- Syria.**

مقدمة:

يحتل القطاع المصرفي أهمية كبيرة بوصفه ركيزة أساسية من ركائز التنمية الاقتصادية والاجتماعية فهو يشكل العصب الأساسي الذي ينظم دورة الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، وهو أحد أهم مؤشرات التطور الاقتصادي والاجتماعي. ذلك أن النظام الاقتصادي المتطور، لابد أن يتميز بنظام مصرفي متطور يمتلك قدرة عالية على جذب المدخرات المحلية والخارجية، ويستغل تلك المدخرات في شكل قروض واعتمادات للقطاعات الاقتصادية المختلفة مما يؤدي إلى تحقيق التقدم والتنمية الاقتصادية.[1]

في هذا البحث تم إلقاء الضوء على دور الائتمان المصرفي المقدم من المصارف الخاصة التقليدية في تمويل القطاع الصناعي في سورية لأنه يعتبر من القطاعات الهامة في اقتصادنا الوطني حيث يساهم بشكل فعال في الناتج المحلي الإجمالي بالرغم من العوائق والصعوبات التي يعاني منها. ولتحقيق هدف الدراسة تمت دراسة أثر الائتمان المصرفي المقدم من المصارف الخاصة التقليدية للقطاع الصناعي على الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي في سورية باستخدام دالة الإنتاج.

الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات العربية.

1. دراسة(بو حسون؛درويش، 2006) بعنوان: دور المصرف الصناعي في التنمية الصناعية في سورية . [2]

هدفت هذه الدراسة إلى بحث واقع القطاع الصناعي في سورية وواقع المصرف الصناعي ومدى مساهمته في تنمية هذا القطاع. كما هدفت إلى الوقوف على أهم المعوقات التي عرقلت تطور القطاع الصناعي وانعكست سلباً على كفاءته وأدائه الاقتصادي. اعتمدت الدراسة على التحليل القياسي لإظهار مدى تأثير كل من العاملين المستقلين وهما رأس المال والعمالة على الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي في سورية. وقد تم تقدير دالة الناتج الصناعي ودراستها بالاعتماد على سلسلة زمنية للأعوام 1980-2004 وبالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS. استخدمت الدراسة صيغة (Cob-Douglas) لدالة الإنتاج في حساب التغيرات بين الناتج الصناعي والعوامل المؤثرة في هذا الناتج حيث اتخذت دالة الإنتاج الشكل التالي: GDPI=F(C, L) حيث GDPI: تمثل الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي في سورية، C: رأس المال المقدر في القطاع الصناعي في سورية، L:عدد العمال في القطاع الصناعي في سورية.

قدر رأس المال في القطاع الصناعي باستخدام طريقة زيادة نسبة رأس المال إلى الناتج المحلي للقطاع الصناعي Incremental Capital Output Ratio ICOR. أما كفاءة الأداء الاقتصادي للمصرف الصناعي فقد تمت دراستها باستخدام النسب المالية وهي: نسب السيولة النقدية، معدلات ملائمة رأس المال، معدلات توظيف الأموال ، نسب الربحية. وجدت الدراسة أن القطاع الصناعي في سورية يعاني من صعوبات إدارية وصعوبات تتمثل بكثافة العمالة بالنسبة لرأس المال وكذلك من صعوبات تمويلية حيث لا يحصل هذا القطاع إلا على نسبة ضئيلة جداً من مجمل التسليف المصرفي. وأن هناك أثر إيجابي لعامل التمويل في تطوير عمل وإنتاج القطاع الصناعي.

2. **دراسة(الفرا، 2012) بعنوان: دور القطاع المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية الفلسطينية خلال الفترة 1995-2011**.[3]

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في دور القطاع المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية في فلسطين خلال الفترة 1995-2011 بالإضافة إلى التعرف على أهمية القطاع المصرفي الفلسطيني ومساهمته في الاقتصاد، وتحديد العوامل المؤثرة في حجم الائتمان الممنوح إلى القطاعات الاقتصادية المختلفة(الصناعية والزراعية والتجارية والعقارية وغيرها). وقد اعتمدت هذه الدراسة على كل من دالة الائتمان المصرفي ودالة الإنتاج. دالة الائتمان المصرفي تم التعبير عنها بالمعادلة التالية:

$$BC_t = B_0 + B_1\ GDP + B_2\ POP + B_3\ TDEP + B_4\ RI + B_5\ NB + Ui$$

BC_t: حجم الائتمان المصرفي، B_0: المقطع الثابت. GDP: حجم الناتج المحلي.

POP: معدل النمو في عدد السكان. TDEP: إجمالي حجم الودائع. RI: سعر الفائدة الحقيقي.

NB: عدد فروع المصرف.Ui: الخطأ العشوائي. $B_1.B_2.B_3.B_4.B_5$: المرونات المقدرة لكل من الناتج المحلي، عدد السكان، حجم الودائع، سعر الفائدة، عدد فروع المصرف.

أما دالة الإنتاج فقد تم التعبير عنها بالمعادلة التالية:

$$LNGDP_t = LNA + \square LNL + \square LNK + \square LNBC + U_i$$

GDP_t: الناتج المحلي الإجمالي. L: العمالة. K : رأس المال. BC : الائتمان المصرفي. قدر رأس المال باستخدام طريقة زيادة نسبة رأس المال إلى الناتج المحلي Incremental Capital Output Ratio ICOR. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: هناك علاقة سببية بين الائتمان المصرفي والناتج المحلي الإجمالي ولكن الناتج المحلي يؤثر بشكل أكبر في الائتمان المصرفي. كما يرتبط الائتمان المصرفي بعلاقة إيجابية مع إجمالي الودائع وعدد فروع المصرف وعدد السكان، ويرتبط بعلاقة عكسية مع سعر الفائدة. ووجدت الدراسة بأن هناك علاقة ايجابية بين العمالة والناتج المحلي الإجمالي. وبين رأس المال والناتج المحلي الإجمالي.

الدارسات الأجنبية:

1. **دراسة (Ozun; Cifter, 2007) بعنوان: Industrial Production as a Credit Driver in Banking Sector :An Empirical Study with Wavelets(الإنتاج الصناعي كمحفز للائتمان في القطاع المصرفي: دراسة تطبيقية باستخدام المويجات)**.[4]

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين الإنتاج الصناعي وحجم الائتمان المصرفي المقدم من المصارف التركية باستخدام بيانات من الاقتصاد التركي خلال الفترة الزمنية بين آذار 1992 وكانون الأول 2006.استخدمت الدراسة منهجية جديدة تدعى تحليل المويجات من أجل تقدير الارتباط الديناميكي للسلاسل الزمنية المقاسة. تم جمع البيانات الخاصة بالدراسة بصورة رئيسية من قاعدة بيانات مصرف تركيا المركزي. وقد تمت معالجة البيانات باستخدام تقنية تحليل المويجات وذلك عن طريق تحويلها إلى خمس مقاييس زمنية. يقوم معامل المويجة الأول بالتقاط الذبذبات في فترات زمنية من 3 إلى 6 أشهر وبشكل مكافئ تقوم المويجات الناتجة بالتقاط الذبذبات في فترات من 7-12، 13-24، 25-48، 49-96 شهر على التوالي. أظهرت نتائج الدراسة أن الإنتاج الصناعي يؤثر بشكل كبير في حجم الائتمان حتى 24 شهر، بينما يبدأ حجم الائتمان بالتأثير في الإنتاج الصناعي بعد سنتين.

2. دراسة (Mohanty, 2010) بعنوان: **Bank's Lending Decision to the Industrial Sectors(قرار إقراض المصرف للقطاعات الصناعية).**[5]

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة عملية منح القروض ومعايير منح القروض المصرفية للقطاعات الصناعية. استخدمت الاستبانة كأداة لجمع البيانات الخاصة بالدراسة واشتملت عينة الدراسة على 100 مدير مصرف في مدن مومباي وماهاراشترا في عام 2010. كما أجريت بعض اللقاءات الشخصية واعتمدت الدراسة كذلك على الملاحظة الشخصية في جمع البيانات. وقد تم استخدام معادلة الانحدار التالية:$Y=B0 + B1\ X1+ B2\ X2+ B3\ X3$

حيث :Yتمثل فرصة الحصول على القروض، X1 حجم الشركة، X2 نظامها المالي،X3الخبرة العملية للشركة.

وقد استخدمت هذه الدراسة الأساليب الإحصائية التالية: كاي مربع Chi-Square وطريقة Ranking Method واختبار Kolmogorov- Smirnov Test واختبار (Z-test) Large Sample Test واختبار ANOVA بغرض اختبار أهمية الفرق بين المتغيرات، والانحدار المتعددMultiple Regression.

أظهرت نتائج الدراسة أن معظم مدراء المصارف يفضلون الشركات عند تقديم القروض، كما يعطي مدراء المصارف أهمية كبيرة للنظام المالي وحجم الشركة وأهمية أقل للخبرة العملية عند تقديم القروض.

3. دراسة(Ahiawodzi, 2012) بعنوان: **Access to Credit and Growth of Small and Medium Scale Enterprises in the Ho Municipality of Ghana(الحصول على الائتمان والنمو للمشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة في بلدةHO في غانا).**[6]

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار تأثير الائتمان على نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) في بلدة Ho منطقة فولتا الغانية. اشتملت عينة الدراسة على 78 شركة في بلدة HO، وهي جميع الشركات الصغيرة والمتوسطة المسجلة في National Board For Small Scale Industrial (NBSSI) والشركات الصغيرة والمتوسطة غير المسجلة في القطاع الصناعي. أما بالنسبة للمؤسسات المالية الائتمانية فقد بلغ عددها 80. وقد تم تصميم نموذج اقتصادي المتغير التابع فيه يعبر عن نمو الشركة التجارية FG، ويتضمن المتغيرات المستقلة التالية: الائتمان AC والاستثمارات الإجمالية الحالية TCI وعمر الشركة التجارية AF ورأسمالها الابتدائي SUC ومستوى التعليم EL والمبيعات السنوية للشركة AT واتخذت معادلة الانحدار الشكل التالي:

$$FG_i=B_0 + B_{1i}\ AC + B_{2i}\ TCI + B_{3i}\ AF + B_{4i}\ SUC + B_{5i}\ EL + B_{6i}\ AT + e_i$$

تم اختبار المعادلة باستخدام طريقة المربعات الصغرى OLS واختبار الإحصاء F واختبار $0R^2$ ، استخدمت الدراسة القوائم المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة والاستبانة كأداة لجمع البيانات. أظهرت نتائج الدراسة أن الحصول على الائتمان المصرفي والزيادة في الاستثمار الإجمالي الحالي ورأس المال الابتدائي والمبيعات السنوية لها تأثير إيجابي كبير في نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة العاملة في القطاع الصناعي. وإن أية زيادة إضافية في مستوى الائتمان أو حجم الاستثمار الإجمالي الحالي أو رأس المال الابتدائي أو المبيعات السنوية، له علاقة إيجابية مع نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) في بلدة Ho.

4. دراسة (Tawose,2012) بعنوان: **Effects of Bank Credit on Industrial Performance in Nigeria(أثر الائتمان المصرفي على الأداء الصناعي في نيجيريا).**[7]

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في تأثير القروض والسلف المصرفية في الأداء الصناعي في نيجيريا بين عامي 1975 و2009. تناولت الدراسة جميع أشكال القروض الممنوحة للقطاع الصناعي من قبل المصارف التجارية العاملة

في نيجيريا. وقد تم جمع البيانات من منشورات المصرف المركزي النيجيري والمكتب الفدرالي للإحصاء والتقارير الشهرية للمصرف المركزي النيجيري. تم اختبار العلاقة بين متغيرات الدراسة باستخدام النموذج التالي:

$RGDMP=f(BLM, SAV, INT, INF)$ ،$RGDPM=\lambda_0+\lambda_1 BLM+\lambda_2 SAV+\lambda_3 INT+\lambda_4 INF+U_t$

استخدمت الدراسة الأساليب الإحصائية القياسية لتحليل السلاسل الزمنية باستخدام اختبارات التكامل المشترك، اختبار جذر الوحدة، نموذج تصحيح الخطأ(ECM) وهو النموذج الذي اهتم بدراسة العلاقة قصيرة الأجل. ونموذج تصحيح الخطأ الصغير (ECM2). ولبيان فيما إذا كانت السلسلة مستقرة من عدمها تم استخدام اختبارات جذر الوحدة لفحص خواص السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج والتأكد من مدى استقرارها وتحديد رتبة تكامل كل متغير على حدة. كما تم استخدام اختبار التكامل المشترك بهدف تحديد وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المدروسة من عدمها. أشارت النتائج إلى أن هناك علاقة إيجابية طويلة المدى وقصيرة المدى بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للقطاع الصناعي (RGDMP) وسعر الفائدة. وأن هناك علاقة إيجابية بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للقطاع الصناعي(RGDMP) والودائع الإجمالية(SAV) في كل من المدى الطويل والمدى القصير.في المدى الطويل أظهر معدل التضخم (INF)علاقة سلبية مع (RGDMP).إن العلاقة بين اعتمادات المصارف التجارية للقطاع الصناعي والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للقطاع الصناعي ظهرت كعلاقة ايجابية في المدى القصير ،ولكن ذلك يتبدل في المدى الطويل إلى علاقة سلبية مع (RGDMP).

<u>التعليق على الدراسات السابقة:</u> من خلال مراجعة واستعراض الدراسات السابقة يلاحظ أنها لم تتوصل جميعها لنفس النتائج. فيما يخص العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والائتمان المصرفي ، وجدت دراسة (Tawose,2012) أن العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للقطاع الصناعي واعتمادات المصارف التجارية إيجابية في المدى القصير ولكنها سلبية في المدى الطويل، أما دراسة (الفرا، 2012) فقد وجدت بأن هذه العلاقة إيجابية. أما دراسة (Ozun; Cifter, 2007) وجدت بأن الإنتاج الصناعي هو الذي يوثر على الائتمان المصرفي. يظهر الاختلاف في نتائج الدراسات السابقة إلى أن الدور الذي يلعبه القطاع المصرفي في تمويل وتطوير القطاع الصناعي يختلف باختلاف البلد المدروس واختلاف طبيعة النظام المصرفي والتشريعات والقوانين المصرفية السائدة فيه. لذلك فإن هذه الدراسة ستحدد طبيعة العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي في سورية والائتمان المصرفي الخاص المقدم لهذا القطاع.

مشكلة البحث:

إن مشكلة شح التمويل من أبرز المشاكل التي يعاني منها القطاع الصناعي في سورية والتي تؤثر في تأديته لدوره بكفاءة وفعالية. وبالتالي تكمن مشكلة البحث في معرفة إذا كان الائتمان المصرفي المقدم من المصارف الخاصة التقليدية في سورية إلى القطاع الصناعي فيها قد لعب دوراً هاماً في تنمية هذا القطاع وتمويله وذلك من خلال دراسة دالة الإنتاج. يمكن التعبير عن مشكلة البحث من خلال التساؤل التالي:

ما هو أثر الائتمان المصرفي المقدم من المصارف الخاصة التقليدية إلى القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي في سورية باستخدام دالة الإنتاج.

أهمية البحث وأهدافه:

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من الدور الذي يلعبه الائتمان المصرفي المقدم من المصارف الخاصة التقليدية في سورية في دعم القطاع الصناعي فيها والذي يعد دعامة رئيسية من دعامات الاقتصاد السوري.

الأهمية النظرية: بالرغم من الدور الذي تلعبه المصارف الخاصة التقليدية في تمويل مختلف القطاعات الاقتصادية ومن أهمها القطاع الصناعي إلا أن الدراسات السابقة قد ركزت دائماً على دور المصرف الصناعي في تمويل القطاع الصناعي وأغفلت دور المصارف الخاصة التقليدية في تمويله. ومن هنا تختلف هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات السابقة بأنها قد ركزت على دور المصارف الخاصة التقليدية في تمويل القطاع الصناعي والذي يعد من القطاعات الهامة جداً في اقتصادنا الوطني.

الأهمية العملية: من المتوقع أن يتوصل البحث إلى نتائج هامة فيما يخص دور الائتمان المصرفي المقدم من المصارف الخاصة التقليدية في دعم القطاع الصناعي في سورية. بالإضافة إلى تقديم توصيات هامة إلى الجهات المعنية وإلى مسؤولي إدارات الائتمان في هذه المصارف.

أهداف البحث: يهدف هذا البحث إلى دراسة الدور الذي يلعبه الائتمان المصرفي المقدم من المصارف الخاصة التقليدية في تمويل القطاع الصناعي في سورية من خلال دراسة أثر الائتمان المصرفي المقدم من المصارف الخاصة التقليدية إلى القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي في سورية باستخدام دالة الإنتاج.

فرضية البحث:

يؤثر الائتمان المصرفي المقدم من المصارف الخاصة التقليدية للقطاع الصناعي في سورية بشكل إيجابي في الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي في سورية.

منهجية البحث:

مجتمع البحث وعينته:

يتكون مجتمع البحث من المصارف الخاصة التقليدية العاملة في سورية . الجدول التالي يبين المصارف الخاصة التقليدية التي يتضمنها مجتمع البحث.

مصرف بيمو السعودي الفرنسي	مصرف سورية والخليج
مصرف سورية والمهجر	مصرف الأردن – سورية
المصرف الدولي للتجارة والتمويل	مصرف فرنسبنك– سورية
المصرف العربي	مصرف الشرق
مصرف عودة	مصرف قطر الوطني – سورية
مصرف بيبلوس	

المصدر: مصرف سورية المركزي،2013

وبالنسبة لعينة البحث فهي تتضمن جميع المصارف الخاصة التقليدية التي يتكون منها مجتمع البحث.

طرق جمع البيانات: تم الحصول على بيانات المتغير التابع والذي يمثل الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي بالأسعار الثابتة لعام 2000 من موقع المكتب المركزي للإحصاء في سورية. أما بيانات المتغيرات المستقلة وهي: الائتمان المصرفي المقدم من المصارف الخاصة التقليدية إلى القطاع الصناعي في سورية تم الحصول عليها من نشرات الإفصاح الخاصة بهذه المصارف والمنشورة على موقع هيئة دمشق للأوراق والأسواق المالية. وتم الحصول

على عدد العاملين في القطاع الصناعي السوري من موقع المكتب المركزي للإحصاء. بالنسبة لرأس المال المقدر في القطاع الصناعي فقد جمعت بياناته من موقع المكتب المركزي للإحصاء بالإضافة إلى النسب التي حسبت من قبل الباحثة.

أدوات الدراسة: تم استخدام دالة الإنتاج للتحقق من صحة فرضيات الدراسة. وقد تم تمديد بيانات الائتمان المصرفي الخاص بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews7 وذلك لأن المصارف الخاصة لم تبدأ جميعها بالعمل بنفس الفترة. بعد التمديد تم الاعتماد على تحليل Balanced Panel والذي يتكون من ثلاثة نماذج رئيسية وهي: نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية حيث تم اختيار أحد هذه النماذج وذلك باستخدام كل من اختبار (f–test) المقيد للمقارنة بين نموذجي الانحدار التجميعي والتأثيرات الثابتة واختبار Hausman للمقارنة بين نموذجي التأثيرات الثابتة والعشوائية وقد تم التحليل بالاعتماد على البرنامج الإحصائيEviews7.

الإطار النظري للبحث:

أولاً: لمحة عن تطور القطاع الصناعي السوري.

1) نشأة الصناعة السورية وتطورها.

إن بداية نشأة الصناعة السورية كانت مع بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر فقد تأخرت الصناعة السورية في نشأتها حيث لم يكن لها الهيكل الاقتصادي الذي يمكن أن يشكل الأرضية المناسبة لقيامها وكل ما وجد في هذه الفترة كان عبارة عن مجموعة من المشاغل التي تنتج السيوف والأقمشة وهي أقرب للحرفة منها للصناعة. كانت عملية النمو بطيئة جدا بشكل عام حيث نمت أولاً مصانع غزل الحرير وكانت تحت سيطرة رأس المال الأجنبي، حيث بلغ عدد المصانع 5أو 6 مصانع عام 1860 وارتفع هذا العدد إلى 60 مصنعاً عام 1880. أما الإنتاج الصناعي فقد بلغ 2500 طن عام 1880و6000 طن عام 1913 من الحرير الخام في سورية ولبنان وحدهما. واشتهرت سورية أيضاً بصناعة الزيوت والصابون والطحين.[8]

وبعد قيام الحركة التصحيحية عام 1970 وحتى عام 1990 شهدت الصناعة تحولات كبيرة، فقد بدأت الدولة تحث القطاع الخاص الصناعي على زيادة دوره ومساهمته في عملية التنمية وتم فتح المجال أمامه بشكل كبير للقيام بذلك مما أدى إلى زيادة نشاط رأس المال الخاص في الاقتصاد الوطني. حيث ازدادت مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي من 46% عام 1975 إلى 61% عام 1992.[9]

وفيما بعد بدأت الصناعة السورية تسير بخطى واسعة وسريعة في تطورها، حيث حققت من خلال تنفيذ الخطط الخمسية نمواً مستمراً ومتزناً انعكس بشكل إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي للقطاع العام الصناعي حيث إن معظم النشاطات الصناعية الهامة في سورية يتولى أمرها القطاع العام الصناعي. كما أن دور الصناعة السورية تعزز بإفساح المجال للقطاعين الخاص والمشترك بالمساهمة بشكل أوسع في النشاطات والفعاليات الاقتصادية المختلفة. وقد كان لقانون الاستثمار رقم 10 لعام 1991 الأثر الأكبر في زيادة هذه المساهمة وجذب رؤوس الأموال من الداخل والخارج.[10]

2) سمات الصناعة السورية.

تتسم الصناعة السورية بمجموعة من السمات الناجمة عن ظروف نشأتها وتطورها في المرحلة السابقة من أهمها:[11] و[12]

1. ضعف البنية الهيكلية بسبب اعتمادها على الصناعات التقليدية الخفيفة التي تعتمد إما على موارد زراعية وتعدينية محلية ذات قيمة مضافة قليلة ومكون تكنولوجي بسيط أو على صناعة تجميعية تفتقر إلى روح الابتكار والإبداع.

2. وجود خلل في بنية التجارة الخارجية حيث تنحصر معظم الصادرات السورية بالمواد الأولية ونصف المصنعة وتنحصر معظم الواردات بالمواد الجاهزة ونصف المصنعة وهذا يؤدي إلى خسارة القيمة المضافة التي يمكن أن تتحقق نتيجة تحويل المواد الأولية ونصف المصنعة إلى منتجات نصف مصنعة ونهائية في الاستيراد والتصدير وهذا يؤدي إلى عجز واضح في الميزان التجاري.

3. ضعف التمويل الصناعي وارتفاع تكاليفه وصعوبة شروطه مما يضطر الصناعيين إلى اللجوء لمواردهم الذاتية في تمويل وتشغيل منشآتهم الصناعية.

4. عدم الاهتمام بأشكال الملكية حيث تتركز الصناعة السورية بين القطاعين العام والخاص مع وجود نسبة قليلة جداً للقطاعين المشترك والتعاوني وهما القطاعان اللذان يملكان مزايا اقتصادية واجتماعية هامة ومتعددة.

5. البطء في معالجة أوضاع ومشكلات القطاع العام الصناعي الذي يستنزف الموارد المالية والبشرية الموجودة فيه بسبب عدم التوصل حتى الآن إلى برنامج متكامل لإصلاحه ومعالجة مشاكله وخاصة المشكلات الإدارية والتنظيمية والمالية وطريقة اختيار إداراته.

3) دور الصناعة السورية في عملية التنمية الاقتصادية:

بالرغم من نقاط الضعف التي يعاني منها القطاع الصناعي في سورية تلعب الصناعة دوراً كبيراً في عملية التنمية لأسباب عديدة أهمها:

1. تعد الصناعة القطاع الرائد في الاقتصاد الوطني الذي يستقطب عوامل تحقيق التنمية ويحقق التشابك مع الفروع والقطاعات الأخرى. حيث يتم من خلال الصناعة تحويل المواد الأولية من الإنتاج الزراعي إلى مواد مصنعة كما يتم إنتاج الأدوات الزراعية والأسمدة والمبيدات اللازمة للإنتاج الزراعي. و بالرغم من أن الصناعة تتطور مبدئياً لتلبية حاجات الإنتاج الزراعي فإن التصنيع يشكل قوة دافعة لتنشيط الزراعة والنقل وينشط أيضاً قطاع الخدمات عن طريق تأمين احتياجات هذا القطاع من مختلف السلع الصناعية.[13]

2. يلعب تطور الصناعة دوراً كبيراً في إدخال تقنيات حديثة إلى العمل الصناعي تؤدي لزيادة الإنتاجية وذلك عن طريق زيادة فعالية عوامل الإنتاج وبخاصة عنصري العمل ورأس المال وهذا يؤدي إلى الاستغلال الأمثل لموارد الإنتاج وبالتالي زيادة مردود العملية الإنتاجية.[14]

3. مع التقدم والتطور التكنولوجي وانتشار الثورة العلمية تم التحول من الصناعات كثيفة العمالة إلى الصناعات الكثيفة العلم ورأس المال والتكنولوجيا ولكن على الرغم من تطور الأتمتة والتطور التكنولوجي وما يترتب عليه من نقص مباشر في حجم التشغيل فإن الصناعة تتيح خلق فرص عمل جديدة باستمرار. [15]

ثانياً: لمحة عن تطور القطاع المصرفي الخاص في سورية

1) نشأة المصارف الخاصة في سورية:

لقد صدر مرسوم إقامة المصارف الخاصة في سوريةة بعد موافقة السيد رئيس الجمهورية الدكتور بشار الأسد بموجب القرار رقم (28/ لعام 2001)، لكن المباشرة الفعلية لم تتم إلا في بداية العام 2004. وقد عرف المرسوم المذكور المصارف الخاصة على أنها شركات سورية خاصة مساهمة مغفلة أو شركات مشتركة مساهمة مغفلة سورية يساهم فيها القطاع العام المصرفي والمؤسسة العامة السورية والمؤسسات الادخارية الأخرى. [16]

يعمل في سورية الآن أحد عشر مصرفاً خاصاً تقليدياً وهي (مصرف بيمو السعودي الفرنسي، المصرف الدولي للتجارة والتمويل، مصرف سورية والمهجر، مصرف سورية والخليج، مصرف عودة – سورية، المصرف العربي –

سورية، مصرف بيبلوس– سورية، مصرف الشرق، مصرف قطر الوطني– سورية، مصرف الأردن – سورية، مصرف فرنسبنك– سورية). وثلاثة مصارف إسلامية ولكن دراستنا قد اقتصرت على المصارف الخاصة التقليدية فقط.

هناك مجموعة من العوامل التي ساعدت في نجاح المصارف الخاصة في سورية وتطورها وازدياد عدد فروعها ونشاطها المصرفي من أهمها:[17]

1. القاعدة الصغيرة والمدروسة التي انطلقت منها المصارف الخاصة في عام 2004 من حيث حجم الودائع والتسليفات والتوظيفات والكفالات والاعتمادات المستندية وإجمالي الموجودات والكادر والفروع.
2. اتساع السوق المصرفية السورية وصعوبة تغطيتها من قبل المصارف العامة.
3. توفر الرغبة القوية لدى المصارف الخاصة في الاستحواذ على مساحة أوسع في العمل المصرفي والسوق المصرفية وتركز المصارف الخاصة في التجمعات الاقتصادية التي تحتاج لخدمات مصرفية حديثة ومتطورة.

2) تطور نشاط المصارف الخاصة في سورية.

تمارس المصارف الخاصة في سورية العديد من الأنشطة المصرفية وفيما يلي عرض لأهم الأنشطة التي تمارسها المصارف الخاصة.

قبول الودائع:

يبين الجدول التالي تطور إجمالي الودائع لدى الجهاز المصرفي السوري وكذلك حصة المصارف الخاصة من إجمالي الودائع المصرفية خلال الفترة من 2006 حتى 2011.

الجدول رقم (1): تطور إجمالي الودائع لدى المصارف السورية.(مليار ليرة سورية)

العام	مصارف حكومية	مصارف خاصة	مصارف إسلامية	المجموع	حصة المصارف الخاصة
2006	653021	144952	-	797973	%18.2
2007	693136	224465	-	917601	%24.5
2008	755995	270699	34618	1061312	%25.5
2009	797222	340243	56243	1193708	%28.5
2010	877514	431068	78770	1387352	%31
2011	745394	320546	54186	1120126	%28.6

المصدر:إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات مصرف سورية المركزي ،النشرة الإحصائية الربعية للأعوام 2009-2010-2011.

يظهر الجدول رقم (1): أن ودائع المصارف الخاصة قد ازدادت خلال الأعوام من 2006 وحتى 2010 من 144952 مليار ليرة سورية إلى 431068 مليار ليرة سورية. كما أن حصة المصارف الخاصة من إجمالي الودائع المصرفية قد ارتفعت من 18.2% عام 2006 إلى 31% في عام 2010. ولكن هذه الودائع قد انخفضت إلى 320546 مليار ليرة سورية في العام 2011. وذلك بسبب الأزمة وعدم الاستقرار السياسي الذي تمر به سورية والتي كانت بدايتها في 2011/3/15.

الاستثمار: مع تطور العمل المصرفي وتراكم الودائع لدى المؤسسات التي تمارس النشاط المصرفي، لاحظت هذه المؤسسات أن قسماً من المودعين يتركون ودائعهم فترة طويلة دون استخدامها ففكروا باستخدام جزء من هذه

الودائع، وتسليفها للمحتاجين مقابل فائدة، وبعد أن كان يدفع المودع عمولة إيداع أصبح يتلقى فائدة على ودائعه، وبعد أن ازدادت هذه العمليات لاحظ الصيارفة أن باستطاعتهم منح قروض دون ودائع فعلية مقابلة لما لديهم. [18]

القطاع المصرفي في سورية قام بمنح القروض والتسليفات لكافة القطاعات الاقتصادية والجدول التالي يبين حجم القروض والسلف لدى القطاع المصرفي في سورية.

الجدول رقم (2): حجم القروض والسلف التي يمنحها القطاع المصرفي في سورية (مليار ليرة سورية).

العام	مصارف حكومية	مصارف خاصة	مصارف إسلامية	المجموع	حصة المصارف الخاصة
2006	279674	13096	-	292770	%4.4
2007	296323	24399	-	320722	%7.6
2008	341852	50308	14176	406309	%12.3
2009	467718	74320	21331	563369	%13.1
2010	418102	146075	43210	607387	%24
2011	420350	130609	39408	590367	%22

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات مصرف سورية المركزي ،النشرة الإحصائية الربعية للأعوام 2009-2010-2011.

نلاحظ من الجدول ازدياد القروض والتسليفات التي منحتها المصارف الخاصة إلى القطاعات الاقتصادية بشكل كبير حيث نمت من 13096 مليار ليرة سورية إلى 130609 مليار ليرة سورية خلال الأعوام من 2006 إلى 2011 وازدادت حصتها من إجمالي القروض والتسليفات الممنوحة من 4.4% عام 2006 إلى 24% عام2010. ازدياد هذه النسبة يدل على تزايد أهمية ودور المصارف الخاصة في السوق المصرفية.

ثالثاً: دور القطاع المصرفي الخاص في تمويل القطاع الصناعي السوري.

يعاني القطاع الصناعي في سورية من ضعف في مصادر تمويله وارتفاع تكاليفها وصعوبة الحصول عليها إضافة إلى الصعوبة والتعقيد في شروط منحه القروض. فالقطاع المصرفي لم يساهم بشكل كبير وفعال في تنمية وتمويل القطاع الصناعي بالرغم من أن التمويل من أهم العناصر اللازمة لقيام المشاريع الصناعية ولدعم الصناعة السورية.[19].يمكن توضيح التسليفات التي حصلت عليها القطاعات الاقتصادية المختلفة بالتفصيل بالجدول التالي.

الجدول رقم(3) حجم التسليفات التي منحتها المصارف السورية للقطاعات الاقتصادية المختلفة.

العام	التسليفات الممنوحة للصناعة	التسليفات الممنوحة للزراعة	التسليفات الممنوحة للتجارة	التسليفات الممنوحة للعقارات	أخرى	المجموع	نسبة التسليفات الممنوحة للصناعة	نسبة التسليفات الممنوحة للزراعة	نسبة التسليفات الممنوحة للتجارة	نسبة التسليفات الممنوح ة للعقارات

2006	39777	82039	213844	70974	84887	491521	%8	%16.7	%43.5	%4.4
2007	33667	98326	310621	91287	99485	633386	%5.3	%15.5	%49	%4.5
2008	45090	96286	490901	113260	124759	870296	%5.2	%11.1	%56.4	%13
2009	78100	140026	515129	142729	152237	1028216	%8	%14	%50	%14
2010	101980	147860	577386	177040	207725	1211991	%8	%12	%48	%15
2011	125465	211649	452397	164789	205367	1159667	%11	%18	%39	%14

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات مصرف سورية المركزية، النشرة الإحصائية الربعية للأعوام 2009-2010-2011.

إن نسبة التسليف المصرفي الذي تمنحه المصارف العامة والخاصة للصناعة السورية لم تتجاوز 11% حيث تراوحت هذه النسبة بين 5%و 11% خلال الأعوام 2006-2011 وهي نسبة منخفضة جداً مقارنة مع نسبة التسليف الممنوح لباقي القطاعات. فالتجارة احتلت المرتبة الأولى بالنسبة للتسليفات المصرفية الممنوحة لها حيث تراوحت النسبة بين 39% و 56%. أما الزراعة فقد احتلت المرتبة الثانية خلال نفس الأعوام وتراوحت نسبة التمويل بين 11%و 18% ويليها قطاع العقارات الذي حصل على نسبة تتراوح بين 13%و 15%.[20]

بالرغم من انخفاض نسبة التسليفات الممنوحة للقطاع الصناعي فقد لعب القطاع المصرفي الخاص منذ نشأته دوراً هاماً في تمويل القطاع الصناعي وأولى هذا القطاع أهمية خاصة من خلال زيادة نسبة التسليفات الممنوحة له و إيماناً من المصارف الخاصة بأهمية القطاع الصناعي ودوره الكبير في عملية التنمية الاقتصادية. يمكن توضيح التسليفات التي منحتها المصارف الخاصة التقليدية للقطاع الصناعي بالجدول رقم (4) التالي:

الجدول رقم(4): التسليفات التي منحتها المصارف الخاصة للقطاع الصناعي(مليار ليرة سورية).

العام	2006	2007	2008	2009	2010	2011
التسليفات	8829	11071	25803	35253	48565	61552
نسبة النمو	-	%25.3	%133	%36.6	%37.8	%26.7

المصدر:الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على نشرات الإفصاح لدى المصارف الخاصة خلال الأعوام المذكورة

يلاحظ من الجدول رقم(4) بأن تسليفات المصارف الخاصة للصناعة السورية في تزايد مستمر فالقطاع الصناعي يحتل موقع متميز بالنسبة للمصارف الخاصة. في عام 2007 بلغ معدل النمو في التسليفات المصرفية إلى القطاع الصناعي 25.3% ووصل هذا المعدل إلى 133% عام 2008 وهذا يدل على التزايد الكبير في مقدار التسليفات الممنوحة للصناعة. عام 2009 وصل معدل النمو إلى 36.6% وفي 2010 ازداد هذا المعدل ليصبح 37.8%. أما في عام 2011 فقد تراجع معدل نمو هذه التسليفات ووصل إلى 26.7% وذلك نتيجة الأزمة والاضطرابات السياسية التي تمر بها سورية والتي بدأت في 2011/3/15.

النتائج والمناقشة:

أولاً: متغيرات الدراسة:

اتفق معظم الاقتصاديين على استخدام نموذج كوب دوغلاس لدراسة دالة الإنتاج وهي الدالة الأكثر ملائمة في الدراسات المصرفية. وتفرض هذه الدالة أن الإنتاج يتحدد بعنصرين أساسيين هما رأس المال والعمل. حيث تتخذ الدالة الشكل التالي: $y = a\ L^a.K^b$. واستناداً إلى نظرية الثروة والتي ركزت على دور عرض النقد في النمو الاقتصادي وبما أن للائتمان المصرفي علاقة بعرض النقد ويمثل أهم العوامل المؤثرة فيه فقد استخدمت العديد من الدراسات التطبيقية الائتمان المصرفي كمتغير في دالة الإنتاج ممثل لعرض النقد. وقد اعتمدت الكثير من الدراسات على هذه الدالة ومنها دراسة(الفرا،2012) و(بوحسون؛ درويش،2006)

اتخذت دالة الإنتاج الشكل التالي: $Y= f (K, L, BC)$

$$Y= a_0+ a_1 (K)+ a_2 (L)+ a_3 (BC) + Ut$$

(Y) : الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي في سورية، (K) : رأس المال المقدر للقطاع الصناعي في سورية، (L) :العمالة في القطاع الصناعي في سورية. (BC):الائتمان المصرفي الممنوح من المصارف الخاصة التقليدية للقطاع الصناعي في سورية. لذلك ولتحقيق أهداف الدراسة فقد تم استخدام كلاً من رأس المال والعمالة كمتغيرات ضابطة ومستقلة لأنها متغيرات أساسية وهامة في دالة الإنتاج.

أسلوب جمع البيانات: تم جمع البيانات خلال الفترة الممتدة من 2006 حتى 2011 بالاعتماد على القوائم المالية للمصارف التجارية الخاصة المنشورة على موقع هيئة الأوراق والأسواق المالية وموقع مصرف سورية المركزي. بالإضافة إلى جمع بيانات القطاع الصناعي من موقع المكتب المركزي للإحصاء. وقد بلغ عدد المشاهدات 66 لجميع متغيرات الدراسة.

تم حساب رأس المال المقدر في القطاع الصناعي في سورية باستخدام طريقة زيادة رأس المال إلى الناتج Incremental Capital Output Rati (ICOR).

$$= \sum NtICOR\ /(GDP_n - GDP_r)$$

Nt: تمثل صافي التكوين الرأسمالي الحقيقي في السنة t.

GDP: تمثل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي(الثابت).(n, r) تمثلان بداية فترة الدراسة r ونهايتها n.

حسب رأس المال بضرب نسبة ICOR في الناتج المحلي الإجمالي الثابت ثم إضافة التكوين الرأسمالي الثابت بشكل تراكمي. ولتقدير رأس المال في القطاع الصناعي يتم ضرب نسبة مساهمة هذا القطاع بالناتج المحلي الإجمالي لكل سنة من سنوات الدراسة برأس المال المقدر للاقتصاد ككل للسنة نفسها وبذلك يتم التوصل إلى رأس المال المقدر للقطاع الصناعي للفترة المدروسة. وقد تم استخدام هذه الطريقة في عدد من الدراسات المصرفية ومنها(دراسة الفرا،2012) ودراسة (بوحسون؛ درويش،2006).[3].[2] . **حسبت المقادير والنسب التالية من قبل الباحثة:**

$$\text{الناتج المحلي الإجمالي الثابت} = \frac{\text{الناتج المحلي الإجمالي}}{\text{الرقم القياسي}}$$

$$\text{الناتج المحلي الصناعي الثابت} = \frac{\text{الناتج المحلي الصناعي}}{\text{الرقم القياسي}}$$

$$\text{صافي التكوين الرأسمالي الثابت بالأسعار الثابتة} = \frac{\text{صافي التكوين الرأسمالي الثابت}}{\text{الرقم القياسي للأسعار}}$$

$$= \left(\text{الناتج المحلي الإجمالي الثابت في عام معين} \times \text{ICOR}\right) + \text{التكوين الرأسمالي الثابت لنفس العام}$$

رأس المال المقدر في الاقتصاد

= (نسبة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي × رأس المال المقدر في الاقتصاد)

رأس المال المقدر في الصناعة

الجدول رقم (5): طريقة تقدير رأس المال المستخدم في القطاع الصناعي.

التاريخ	الناتج المحلي الإجمالي	الناتج الصناعي	صافي التكوين الرأسمالي الثابت	الرقم القياسي للأسعار	نسبة مساهمة الصناعة في الناتج	الناتج المحلي الثابت	الناتج الصناعي الثابت	صافي التكوين الرأسمالي الثابت	رأس المال المقدر في الاقتصاد
2006	1215082	288140	297937	110.03	0.237	11043.188	2618.740	2707.779	146269.226
2007	1284035	299061	273344	114.98	0.232	11167.463	2600.982	2377.317	147554.348
2008	1341516	310654	257334	132.4	0.231	10132.296	2346.329	1943.610	133663.459
2009	1420833	321505	286678	136.1	0.226	10439.625	2362.270	2106.377	137821.506
2010	1469703	348729	325723	142.1	0.237	10342.737	2454.109	2292.209	136747.797
2011	1475842	349860	327723	147.1	0.238	9993.201	2378.382	2227.892	132139.517

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء، النشرات الإحصائية للأعوام المذكورة.

رأس المال المقدر في الصناعة*	34685.737-	34366.470-	30952.361-	31186.144-	32447.319-	31449.205-

ثانياً: اختيار نموذج الدراسة الملائم:

توجد ثلاثة أساليب لتحليل البيانات المالية من خلال نموذج Panel Data Analysis هي:

- نموذج الانحدار التجميعي Pooled Regression Model
- نموذج التأثيرات الثابتة Fixed Effects Model
- نموذج التأثيرات العشوائية Random Effects Model

وبغرض تحديد أسلوب التحليل الأكثر ملائمة لبيانات الدراسة تم إجراء اختبارات المفاضلة التالية:

المفاضلة بين نموذجي PM وFEM: [21].[22].

للاختيار بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثّابتة يستخدم اختبار $(f-test)$ المقيد والذي يأخذ الصيغة الآتية:

$$F(N-1, NT-N-K) = \frac{(R^2_{FEM} - R^2_{PM})/(N-1)}{(1-R^2_{FEM})/(NT-N-K)},$$

حيث إنّ(K) هي عدد المعلمات المقدّرة و R^2_{FEM} عبارة عن معامل التحديد عند استخدام نموذج التأثيرات الثّابتة و R^2_{PM} يمثّل معامل التحديد عند استخدام نموذج الانحدار التجميعي، وتقارن نتيجة المعادلة السّابقة مع قيمة $F(\propto, N-1, Nt-N-K)$ والتي تمثل القيمة الجدولية. أي نقارن بين f المحسوبة و f الجدولية.

فإذا كانت القيمة المحسوبة أكبر أو مساوية للقيمة الجدوليّة أو إذا كانت قيمة P–value أقل أو تساوي 0.05، عندئذٍ فإنّ نموذج التأثيرات الثّابتة هو النموذج الملائم للدراسة.

أما إذا كانت القيمة المحسوبة أصغر أو تساوي القيمة الجدولة فإن نموذج الانحدار التجميعي هو النموذج المناسب للدراسة.

المفاضلة بين نموذجي FEM و REM: [21].[22]

الخطوة الأخيرة هي عملية المفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية وذلك باستخدام اختبار Hausman ويمكن صياغة الفرضيات على الشكل التالي:

H_0: نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج المناسب.

H_1: نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج المناسب .

إذا كان نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج المناسب نقوم بالاختيار بينه وبين نموذج التأثيرات العشوائيّة لتحديد النموذج النهائي الملائم للدراسة من خلال استخدام اختبار Hausman (H). نقارن نتيجة هذا الاختبار مع

*الإشارة السالبة عند تقدير رأس المال تشير أن رأس المال قد نما بمعدلات متناقصة خلال فترة الدراسة.

مستوى المعنوية البالغ 5% فإذا كانت النتيجة أكبر من 0.05 فإن نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الملائم للدراسة. أما إذا كانت النتيجة أصغر من 0.05 فإن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج المناسب.

إحصائيّة الاختبار للمفاضلة بين نموذجي PM وFEM: عند حساب F الجدولية كانت بالشكل التالي: حيث N عدد المشاهدات أو المقاطع ، T الزمن، K عدد المتغيرات.

$$F(\alpha, N-1, Nt-N-k) = F(0.05,10, 66-11-3) = F(0.05, 10,52) = 2.01836$$

$$F(10,52) = \frac{(0.6128 - 0.6011)/(11-1)}{(1-0.6128)/(66-11-3)} = 0.1572$$ المحسوبة

إن القيمة المحسوبة هي 0.1572 أصغر من القيمة الجدولية 2.01836 وبالتالي فإن نموذج الانحدار التجميعي هو النموذج الملائم لدالة الإنتاج.بحسب نموذج الانحدار التجميعي وبعد تقدير معلمات دالة الإنتاج تصبح بالشكل التالي:

$$(Y) = 1.07 + 8.77\ (K) + -4.82\ (L) + 1.38\ (BC) + Ut$$

ثالثاً: اختبار الفرضيات:

عند استخدام نموذج الانحدار التجميعي كانت النتائج كما يلي: نتائج نموذج الانحدار التجميعي حسب البرنامج Eviews 7:

Dependent Variable: Y
Method: Panel Least Squares
Date: 05/11/15 Time: 12:16
Sample: 2006 2011
Periods included: 6
Cross-sections included: 11
Total panel (balanced) observations: 66

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.07E+12	1.19E+11	8.998973	0.0000
K	8.778728	1.333643	6.582516	0.0000
L	-4.826892	0.718259	-4.528666	0.0000
Bc	1.38	0.692	2.006	0.0

9305	403	498	492

	0.60	Mean dependent var	3.2 0E+11
R-squared	1167		
Adjusted R-squared	0.58 1869	S.D. dependent var	2.3 5E+10
S.E. of regression	1.52 E+10	Akaike info criterion	49. 78394
Sum squared resid	1.43 E+22	Schwarz criterion	49. 91665
Log likelihood	- 1638.870	Hannan-Quinn criter.	49. 83638
F-statistic	31.1 5117	Durbin-Watson stat	2.4 72969
Prob(F-statistic)	0.00 0000		

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 7.

K رأس المال. L العمالة. BC الائتمان المصرفي. وبحسب نتائج نموذج الانحدار التجميعي فإن جميع فرضيات دالة الإنتاج مقبولة.

يوجد أثر جوهري وإيجابي لرأس المال المستخدم في القطاع الصناعي في سورية على الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي في سورية عند مستوى دلالة 0.05.حيث بلغت قيمة معامل رأس المال8.77 أي كلما ازداد رأس المال المستخدم في القطاع الصناعي بمقدار مليون ليرة سورية كلما أدى ذلك إلى زيادة التغير في الناتج المحلي الإجمالي لهذا القطاع بمقدار 8.77 مليون ليرة سورية. وهذا يتفق مع العديد من النظريات والدراسات الاقتصادية.

يوجد أثر جوهري وسلبي لعدد العاملين في القطاع الصناعي في سورية على الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي في سورية عند مستوى دلالة 0.05.حيث بلغت قيمة معامل عدد العاملين في القطاع الصناعي-4.82. أي كلما ازداد عدد العاملين في القطاع الصناعي بمقدار عامل واحد سيؤدي ذلك إلى انخفاض التغير في الناتج المحلي الإجمالي لهذا القطاع بمقدار 4.82 مليون ليرة سورية، وهذا يعود إلى أثر البطالة المقنعة التي يعاني منها القطاع الصناعي في سورية وخاصة القطاع العام الصناعي حيث أعطت الحكومات المتعاقبة أولوية للهدف الاجتماعي على الهدف الاقتصادي مما أدى إلى ازدياد مستوى العمالة عن الحد المطلوب والتأثير على كفاءة القطاع الصناعي حيث انعكس ذلك سلبا على ربحيته وأدائه.

هنالك أثر إيجابي للائتمان المصرفي المقدم من المصارف الخاصة التقليدية للقطاع الصناعي في سورية على الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي في سورية عند مستوى دلالة 0.05. لقد بلغت قيمة معامل الائتمان1.38. فكلما ازداد لائتمان المصرفي المقدم من المصارف الخاصة التقليدية إلى القطاع الصناعي بمقدار

مليون ليرة سورية كلما أدى ذلك إلى ازداد التغير في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 1.38 مليون ليرة سورية. وهذا يبين أهمية ودور الائتمان المصرفي الخاص في تمويل القطاع الصناعي.

الاستنتاجات والتوصيات.

الاستنتاجات:

1. يؤثر الائتمان المصرفي المقدم من المصارف الخاصة التقليدية للقطاع الصناعي في سورية بشكل إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي في سورية حيث بلغت قيمة معامل الائتمان المصرفي الخاص 1.38. وبما أن الدراسة العملية أظهرت الأثر الإيجابي لعامل التمويل على زيادة الناتج المحلي الصناعي يجب توجيه الاهتمام بشكل أكبر للقطاع الصناعي وتأمين التمويل اللازم له حتى ينعكس ذلك بشكل واضح على أدائه وكفاءته.

2. يؤثر رأس المال المستخدم في القطاع الصناعي بشكل إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي في سورية فقد بلغت قيمة معامل رأس المال8.77.

3. يؤثر عدد العاملين في القطاع الصناعي في سورية بشكل سلبي على الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي في سورية. حيث بلغت قيمة معامل عدد العاملين في القطاع الصناعي-4.82 فالقطاع الصناعي يعاني من صعوبات تتعلق بكثافة العمالة بالنسبة إلى رأس المال وتؤثر هذه المشكلة بشكل واضح في كفاءة القطاع الصناعي وفي عائده.

4. يعاني القطاع الصناعي من صعوبات تمويلية فهو لا يحصل على حاجته من التمويل مقارنة مع باقي القطاعات الاقتصادية. حيث إن نسبة التمويل المصرفي الممنوح للصناعة السورية لم تتجاوز 11% خلال الأعوام 2006-2011 وهذه النسبة منخفضة جداً مقارنة مع باقي القطاعات.

التوصيات:

بعد الدراسة العملية وبناء على النتائج التي تم التوصل إليها توصي الباحثة بما يلي:

1. التركيز على زيادة رأس المال على حساب العمالة لما لرأس المال من أثر إيجابي في القطاع الصناعي.

2. منح القطاع الصناعي أولوية تمويلية على باقي القطاعات لما له من أهمية كبيرة بالنسبة للاقتصاد الوطني وذلك من خلال تشجيع المصارف الخاصة التقليدية على تقديم نسبة جيدة من قروضها إلى هذا القطاع بشكل يلبي رغبات واحتياجات الصناعيين مع تركيز المصارف الخاصة التقليدية على تمويل الاستثمارات الصناعية الكبيرة والتي تعود على الاقتصاد بفوائد كبيرة.

3. نشر الوعي والتثقيف المصرفي لدى الجمهور بأهمية الادخار والإيداع لدى المصارف الخاصة والعامة مما يشجع على زيادة التمويل الموجه إلى كافة القطاعات الاقتصادية نتيجة زيادة الودائع المتوفرة لدى المصارف.

4. إعطاء مسألة التمويل الصناعي على كافة مستوياته (الصغير والمتوسط والكبير) الاهتمام المطلوب من قبل المصارف العامة والخاصة وخاصة فيما يتعلق بتسهيل شروط الحصول على القروض المصرفية وضماناتها وشروطها.

المراجع:

[1] عيسى، أمجد. *السياسة الائتمانية في البنوك العاملة في فلسطين* ، رسالة ماجستير منشورة، جامعة النجاح- فلسطين، كلية الدراسات العليا، 2004، ص2.

[2] بوحسون، ياسر ؛ درويش،خير. *دور المصرف الصناعي في التنمية الصناعية في سورية* . مجلة جامعة تشرين. المجلدالثامن والعشرون، العدد الأول، 2006.

[3] الفرا، مرام. *دور القطاع المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية الفلسطينية* ، رسالة ماجستير منشور، الجامعة الإسلامية – غزة، 2012.

[4] OZUN, A; CIFTER, A . *Industrial Production as a Credit Driver in Banking Sector: An Empirical Study with Wavelets, Banks and Banks System*,Vol. 2,No. 2,2007, 69-80.

[5] MOHANTY, S. *Bank's Lending Decision to the Industrial Sectors*, International Refereed and Indexed Journal for Research Scholars and Practitioners, Vol. 1 .No.2, 2010, 1-15.

[6] Ahiawodzi, A. K. *Access to Credit and Growth of Small and Medium Scale Enterprises in the Ho Municipality of Ghana*. British Journal of Economics, Finance and Management Sciences Vol. 6,No.2, 2012, 34-51

[7] TAWOSE, J.O.B . *Effects of Bank Credit on Industrial Performance in Nigeria.* International Business and Management,Vol.4,No. 2, 2012, 158-168.

[8] هيلان، رزق الله. *الثقافة والتنمية الاقتصادية في سورية والبلدان المختلفة* ، دار ميسلون، دمشق،1980،ص26

[9] المكتب المركزي للإحصاء،المجموعة الإحصائية لعام 1993.

[10] عبد الرؤوف، رهبان. *مقومات الصناعة السورية ومعوقاتها* . مجلة جامعة دمشق.المجلد الثامن عشر، العدد الثاني،2002، ص255-285.

[11] اللحام، فؤاد. *الصناعة السورية وتحديات المستقبل* ، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثالثة والعشرون، دمشق، 2010، ص2-10.

[12] نيازي، خليل. *الصناعة السورية في ضوء الأزمة الاقتصادية العالمية*، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثانية والعشرون، 2009، ص2-5.

[13] حبيب، مطانيوس. *أوراق في الاقتصاد السوري*، دار الرضا للنشر، دمشق، 2006، ص153.

[14] محمود، نبيل. *تحليل المتغيرات الاقتصادية،الإنتاجية والكفاءات-التغير النسبي- العمل ورأس المال* ، دار البداية، ليبيا، 2009، ص79.

[15] الرحية، سهير . *الصناعات التحويلية ودورها في دعم الصادرات في سورية* ، رسالة ماجستير منشورة، جامعة تشرين- اللاذقية، كلية الاقتصاد، 2012، ص20-21.

[16] الميداني، محمد. *موقع وأداء المصارف الخاصة في النظام المصرفي السورية* . جمعية العلوم الاقتصادية السورية. ندوة الثلاثاء الاقتصادية، 2010، ص1-17.

[17] الشلاح، راتب. *المصارف الخاصة الواقع والآفاق* ، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية العشرون،2007، ص3-4.

[18] فلوح، صافي. *محاسبة المنشآت المالية*، منشورات جامعة دمشق، الطبعة الثامنة، 1999، ص13.

[19] الصايغ، كارول. *دراسة تحليلية لواقع القطاع الصناعي السوري ودوره في عملية التنمية* ، رسالة ماجستير منشورة، جامعة تشرين- اللاذقية، كلية الاقتصاد، 2012، ص74.

[20] مصرف سورية المركزي النشرات الإحصائية الربعية للأعوام 2011-2010-2009.

[21] الجمال، زكريا. *اختيار النموذج في نماذج البيانات الطولية الثابتة والعشوائية* . المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، المجلد الواحد والعشرون، 2012، ص 266-285.

[22] العبدلي، عابد. *محددات التجارة البينية للدول الإسلامية باستخدام منهج تحليل البانل* ، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد السادس عشر، العدد الأول، 2010، ص 1-43.